

المؤتمر السنوي السادس
فلسطين ...
رؤى إستراتيجية سياسية



الخروج من حالة ومؤامرة "اللاحل"

أحمد جميل عزم

(هذه الورقة مسودة، ليست للنشر أو الاقتباس)



الدكتور
محمد مسروجي

الدكتور
نبيل قدومي



الرعاة:

ربما بات من المكرر قوله إنّ هناك شبه اتفاق بين الفصائل الأساسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، وخارجها، على الحل الدولاتي، للقضية الفلسطينية، القائم على تأسيس دولة فلسطينية، على جزء من فلسطين، إضافة إلى حل قضية اللاجئين، بينما تأتي، حتى الآن، وجهات النظر القائلة بدولة واحدة، بغض النظر إن كان ذلك على أساس تحرير ودولة فلسطينية كاملة، أو دولة لشعبين، أو بقوميتين، أو دولة لمواطنيها، أو سوى ذلك أقرب للمبادرات المحدودة الأثر والنظرية، حتى الآن، إلا إذا أخذنا سياسة الأمر الواقع العرقية الإسرائيلية التي تمهّد الطريق لدولة واحدة لليهود وحسب.

من وجهة النظر الإسرائيلية، الرسمية، هناك حالة أقرب للقبول بالأمر الواقع الراهن، الذي هو أمر واقع لوضع غير ثابت أو غير استاتيكي، قائم على فرض أمر واقع متغيراً تدريجياً، عبر الاستيطان وتكثيف الوجود اليهودي، وإيجاد بيئة قاهرة، تؤدي للترحيل القسري للفلسطينيين تدريجياً، سواء بالطرده الفعلي للسكان، عبر الهدم والاستيلاء على الأراضي، أو إيجاد ظروف معيشية ضاغطة تدفع للهجرة والرحيل، سواء رحيل داخل فلسطين ذاتها، كالانتقال من مناطق (ج) في الأراضي المحتلة عام 1967، إلى المناطق (أ)، تقادياً لقيود الحركة والقيود على البناء والاستثمار، أو فرض الانتقال من المناطق البدوية في النقب إلى مدن مكتظة. وبالتالي فإنّ طرح حلول مثل السلام الاقتصادي، التي طرحها بنيامين نتنياهو هي مجرد محاولات لتقليل الممانعة لعملية سياسات الأمر الواقع التدريجية، التي تؤدي بالنهاية لدولة واحدة لليهود، بين النهر والبحر. أما الحلول التي تطرح من وزراء إسرائيليين بشأن ضم عاجل للمناطق (ج) في الضفة الغربية أو سوى ذلك، فهي لا تلقى قبول كبير من القيادة الإسرائيلية التي تفضل التهويد والضم التدريجيين، بالأمر الواقع، أكثر منه بالقرارات الرسمية. فالاستيطان هو ضم، وهو قضاء على أفق الدولة الفلسطينية، ونوع من تجسيد الدولة الإسرائيلية الواحدة، وإن كان ذلك لن يكون رسمياً في المدى المنظور.

الجديد في العام 2017، هو التحولات في المستوى العالمي، وإبداء قوى مثل الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا، التي عبّرت مؤخراً عن مواقف تشير إلى أنّ حل الدولتين (أو بكلمات أخرى تأسيس دولة فلسطينية) ليس بالضرورة هو الحل الوحيد.¹ وهذا يعني أنّ الآمال على بلورة المجتمع الدولي لتصور عملي لتجسيد الدولة الفلسطينية يصبح أقل احتمالاً.

¹ للتفاصيل، أنظر: جلال دويك ويحيى قاعود، التوجه الإسرائيلي نحو "الحل" الإقليمي، (ورقة تقدير موقف) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 13 أيلول (سبتمبر) 2017.

هذا يعني أنّ حالة اللاحل.. واللاصرع مرشحة للاستمرار لوقت ما في المدى المنظور. ويصبح السؤال في هذه الحالة، لماذا يحدث هذا؟ وما سبل الخروج منه؟

وواقع الأمر أنّ تفسير سبب حدوث ما يحدث هو ذاته المدخل لتحديد سبل الخروج من الوضع الراهن. وهناك شقين يجب النظر لهما لتفسير الوضع الراهن (حل اللاحل)، أولهما، توضيح ما يحدث من زاوية نقاط القوة في الأداء والوضع الفلسطيني، والثاني، نقاط الضعف في الأداء والوضع الفلسطيني.

يأتي هذا النهج التدريجي، وعدم الحسم من قبل الجانب الإسرائيلي؛ بعدم القيام بضم كامل رسمي وعاحل للضفة الغربية وقطاع غزة، أو على شكل تهجير قسري شامل ومباشر، وسوى ذلك مما يحاول الجانب الإسرائيلي تطبيقه تدريجياً، لتفادي رد الفعل الفلسطينية الشعبية، والتي فرضت نفسها جزءاً من المعادلة منذ منتصف الستينيات، ولا زالت حتى اليوم. والتي باتت تأخذ شكل هبات وموجات مقاومة، أو شكل عمليات فردية، خصوصاً منذ تشرين أول (أكتوبر) 2015، عندما اندلعت هبة السكاكين والمظاهرات على الطرق الالتفافية والحوازج الاحتلالية، واستمرت أشهراً، تلاها عدد من العمليات الفردية، ثم إضراب الأسرى والفعاليات المرافقة له، في نيسان (إبريل) - آيار (مايو) 2017، ثم هبة القدس 2017، يضاف لذلك حالات المقاومة المدنية المتزايدة في الأراضي المحتلة عام 1948، من نوع التصدي لمخطط برافر لترحيل البدو في النقب، ومن نوع الاحتجاجات في يافا في شهر تموز (يوليو) 2017 ضد إجراءات الشرطة الإسرائيلية العنصرية ضد الفلسطينيين. ثم عمليات مهاجمة المستوطنات وما يرافقها من إجراءات انتقامية من المستوطنين والجيش، كعملة عمر العبد، من قرية كوبر، شمال غرب رام الله، في مستوطنة حلامي (تموز 2017)، ونمر جمل، من قرية بيت سوريك، شمال غرب القدس، في مستوطنة هار أدار (أيلول (سبتمبر) 2017).

ويعتبر الصمود والبقاء في الأرض رغم الضغوط والبيئة القاهرة، ورفض الإجراءات الإسرائيلية، أي الحركات التي تناهض الجدار، وتتصدى لعمليات الاعتقال والمداومة الإسرائيلية، كلما حاولوا دخول قرية أو مدينة فلسطينية، من قبل الشُّبَّان، أو حاولوا هدم منزل، وما إلى ذلك، جزءاً من العوائق التي تجعل الإسرائيليين لا يتجهون لفرض حل حاسم يحقق لهم ما يريدون.

وهناك سبب آخر عدا العامل الشعبي الفلسطيني، يعتبر عامل قوة يجعل الجانب الإسرائيلي، يتبنى نهج "إدارة الصراع"، أي محاولة تفادي الوضع العنيف في الصراع، وتحقيق الأهداف تدريجياً وبأقل ممانعة ممكنة، هو موضوع الجهد الدبلوماسي والقانوني الفلسطيني دولياً. فلا يتم محاولة فرض حل التصفية العاجلة للقضية

الفلسطينية، منعاً لتطور حالة دوليّة تدين إسرائيل بشكل عملي، وتقترّب من إجراءات عملية إزائها، وهذا العامل أقل أثراً في السياسة الإسرائيلية، من العامل الشعبي، ولكنه قائم، فضلاً عن هذا العامل يصبح أكثر أهميّة وقوة كلما تعزز الفعل الشعبي الفلسطيني.

أمّا بالنسبة لعوامل الضعف التي تؤدي إلى حالة اللاحل، بمعنى إدارة الصراع من قبل الجانب الإسرائيلي احتواءً وتقادي تصاعد الصراع ولكن دون حلّه بقبول حل وسط، بالاستجابة للمطالب الفلسطينية، حتى في حدودها الدنيا، أي الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فلأنّ العمل الشعبي وإن شكّل عائقاً نسبياً أمام السياسات الإسرائيلية، فإنّه ليس بالقوة الكافية لتحقيق إعاقة تامة للمشروع الإسرائيلي، أو لفرض تقدّم باتجاه تحقيق المطالب الفلسطينية السياسية التي جرى تبني خيار التسوية السلمية على أساسها.

أهم عوامل إضعاف العمل الشعبي الفلسطيني، هو التنازلات الهائلة التي جرى تقديمها في سياق العملية التفاوضية، وما بعدها، والاستسلام للسياسات الإسرائيلية، بهذا الصدد. هذا فضلاً عن حالة الشلل والعجز التي أصابت أطر العمل الفلسطيني.

المقصود بالتنازلات، هنا هي أولاً التوقف تقريباً عن أي استخدام لوسائل المواجهة الميدانية بقرار رسمي فلسطيني، وليس المقصود هنا المواجهة الهجومية، بمعنى الكفاح المسلّح، ولكن عدم الوصول لمرحلة عدم تصدي أجهزة الأمن الفلسطينية لأي تحرك إسرائيلي، تمنعه الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، في أوصلو وما بعدها، من مثل استباحة المناطق (أ) وغيرها دون رادع.

ثانياً، التغيير في الخطاب الرسمي الفلسطيني، الذي يسلمّ بجزء غير قليل من تفاصيل الخطاب الإسرائيلي من مثل الإقرار التام بعدم وجود مطالب في فلسطين تاريخية من أي نوع، واعتبار الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 مواطنين إسرائيليين، يتم التعاون وتقديم العزاء ببعض من يختار منهم العمل في الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، التي تشارك بالاحتلال، كقضية التعزية بالضابط الاحتلالي منير عمّار² وبالتالي فإنّ مسألة تجسيد السيادة والتقدم للدولة تتراجع ميدانياً، داخل فلسطين، حتى لو تقدمت قانونياً ودبلوماسياً دولياً.

² للتفاصيل أنظر نجلاء أبو شلبك وباسمين مسودة، "التعزية" وخدمة الدروز في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية (ورقة تقدير موقف) المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 14 أيلول (سبتمبر) 2017.

ثالثاً، عدم وجود قيادة لديها قرار وقدرة في ذات الوقت لتفعيل الشارع في أي مواجهة مع الاحتلال، وتوجيهه في حركة شعبية مقاومة للاحتلال، ذات أهداف وطنية شاملة ومتراكمة، وكان غياب هذه القيادة الميدانية القادرة والتي لديها قرار فعلي واضحاً في محطات أبرزها هبة أكتوبر 2015، وإضراب الأسرى نيسان 2017، وهبة القدس تموز 2017.

رابعاً، ضعف الوضع العربي المنشغل في ملفات أخرى سوى الموضوع الفلسطيني.

خامساً، عدم وجود فعالية لدى مؤسسات العمل الفلسطيني، من فصائل ومنظمة تحرير فلسطينية، وعدم وجود برنامج وآليات عمل جامعة.

من هنا فإنّ الحديث عن حل الدولة والدولتين عبر المفاوضات يبدو حديثاً محدود الأهمية، في ضوء الحلول التي تتبلور ميدانياً، فحالة "اللاحل" الرهنة هي تمهيد لحل قائم رؤية صهيونية لا ترى أي وجود وطني فلسطيني.

أبرز معالم الخروج من هذا الوضع، هي:

1- إعادة الاعتبار لتعريف الفلسطينيين بشكل جامع، عبر الكل الفلسطيني، في الشتات وفلسطين التاريخية، ضمن هوية واضحة واحدة، حتى لو بقي هناك قرار فصائلي ورسمي بتبني حل الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين. وهذا يؤدي إلى توجيه رسالة هي أنّ الكينونة الفلسطينية الموحدة مستمرة، وتتعرز بسبب حالة "اللاحل" الرهنة.

2- العمل على رفض الواقع الإسرائيلي سواء الاستيطاني أو الترتيبات الأمنية التي جرى فرضها بعد العام 2002، بوقف التنسيق الأمني، وربما بتنظيم تصدي أمني للاختراقات الاسرائيلية، المخالفة للاتفاقات الموقعة.

3- تفعيل الجاليات الفلسطينية ومنظمة التحرير والاتحادات الشعبية في الخارج.

4- تفعيل ومأسسة حركة التضامن الدولية، وإحياء حركة التضامن العربية.

5- المضي قدماً في العمل القانوني والدبلوماسي دولياً.

6- التفكير الجدي والعملية بسبل خلق مقاومة شعبية وطنية شاملة ومستمرة غير مرتبطة بردات فعل أو بملف دون غيره مثل الجدار.

لا شك أنّ كل من هذه النقاط تحتاج لبرامج عمل وتفصيل كبير بشأنها، لا يتسع المقام لها، ولكن في حالة جرى التقدم في هذا الإطار يكون هناك تقدم في تغيير الأمر الواقع، وتغيير لموازن القوى، ويمكن آنذاك الخروج من حالة "اللاحل" الراهنة، عبر خلق وضع غير مريح للاحتلال ويفرض عليه التراجع.